

## دراسة و تحليل صدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

د: زروخي صباح

د: زيتوني كمال

[kamalzitouni28@yahoo.fr](mailto:kamalzitouni28@yahoo.fr)

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر -

ملخص:	Abstract:
<p>إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين مؤشرات الاستقرار المالي المحلي ومؤشر التعثر المصرفي في ظل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري؛ الإشكالية تدور حول تأثير المتغير التابع الممثل في <b>متغير الائتمان المحلي</b> على المتغيرات المستقلة المتمثل في <b>معدل التضخم ، سعر البترول</b>؛ وبعد تطبيق نموذج الانحدار الذاتي "VAR" حيث نجد أنه من الصعب نقد المعلومات المقدرة، وهنا الطريقة المتبعة من طرف سيمس "Sims" هي استعمال دوال الاستجابة وتحليل الصدمات؛ توصلنا إلى تقدير النموذج، وطبقنا بعد ذلك مجموعة من الصدمات العشوائية ومدى استجابة المتغيرات لها وكذا دراسة السببية للكشف على العلاقة التبادلية بين مختلف المتغيرات المحددة للنموذج.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي المحلي، التعثر المصرفي ، الصدمات الاقتصادية،، الائتمان المحلي.</p>	<p>The main objective of this study is to know the reality of the relationship between the indicators of domestic financial stability and the index of banking stumbling in light of fluctuations in oil prices and their impact on the Algerian economy</p> <p>The problem is the effect of the dependent variable in the local credit variable on the independent variables of inflation rate, oil price; after applying the VAR model, it is difficult to critique the estimated parameters. Here the method used by Sims is to use Response functions and shock analysis; we obtained model estimation, and then applied a set of random shocks and the response of variables to them as well as the study of causality to detect the relational relationship between the different variables .specific to the model</p> <p><b>Key words:</b> domestic financial stability, banking stumbling, economic shocks, domestic credit</p>

### الإشكالية الرئيسية:

تواجه البنوك العديد من التحديات، أهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، وتشكل التعثر المصرفي أحد البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار؛ ومن البديهي أن سلامة النظام المصرفي إجمالاً يقوم على سلامة الوساطة المصرفية النقدية ، وأي خطر يهدد الوساطة المصرفية والثقة فيها يشكل تهديد مباشر للنظام المصرفي، لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود نظام تحدد العوامل التي تؤثر في هذا النظام المترابط مع الاقتصاد، حيث يجب توفير الشروط والوسائل من أجل إيجاد بيئة مصرفية لا تتعرض للخطر نتيجة تعثر البنك وتوقفه عن الدفع.

ومن هنا يمكن تحديد الإشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هو أثر متغيرات الاستقرار المحلي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015؟

للإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن متطلبات هذه الدراسة تقتضي الفرضية الرئيسية التالية:

H0: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاستقرار المحلي ومؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

يمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص ؛
- الميل الطبيعي ورغبتنا للبحث والاستطلاع في موضوع الاستقرار المالي والدراسات القياسية.
- اعتبار دراسة الاستقرار المالي ضمن أهم آليات إدارة مشكلات التعثر المصرفي ؛
- تزايد أهمية تحديد متغيرات للاستقرار المالي المحلي وحماية المودعين والحد من تأثير مشكلات التعثر المصرفي التي تصيب الاقتصاد؛
- البحث عن سبل لحماية المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة في مجال المنظومة المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي،

يهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث؛

المنهج الاستقرائي، فنستخدمه في الفصل التطبيقي باللجوء إلى أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

حيث قم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- ✓ الإشكالية الرئيسية؛
- ✓ المحور الأول: مدخل الى التعثر المصرفي ؛
- ✓ المحور الثاني: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر.؛
- ✓ المحور الثالث: دراسة التقدير لدالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي.
- ✓ الخاتمة؛

### المحور الأول: مدخل الى التعثر المصرفي (المفهوم، الأسباب).

من الطبيعي أن البيئة المصرفية محفوفة بالمخاطر، إلا أن إقبال المصارف على تحملها دون دراسة جديده لتنتائجها قد يهدد استمرارية بقائها، مما قد يؤدي بها إلى الانهيار، وليس هذا فحسب بل إن تعثر المصرف أو مجموعة من المصارف من شأنه وضع النظام المصرفي ككل في خطر، مما يزعزع ثقة المودعين ليس في المصرف فحسب وإنما في النظام المصرفي بمجمله. مما يزرع بذور أزمة نظامية تهدد استقرار النظام المالي برمته.

#### أولاً: تعريف التعثر المصرفي.

يمكن إعطاء مصطلح التعثر عدة تعاريف ومن بينها:

التعريف الأول: " يعرف التعثر المصرفي بعدم سلامة المركز المالي للمصرف أو إعساره"<sup>1</sup>.

التعريف الثاني: "التعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل، لتحديد أسباب التعثر فانه تتباين هذه الأسباب من بنك إلى آخر"<sup>2</sup>.

#### ثانياً: أسباب التعثر المصرفي.

يلاحظ أنه هناك العديد من الأسباب من بينها:

1-أسباب إدارية: إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفعالية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعمليات الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية<sup>3</sup>:

- عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة؛

- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص؛

- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛

- حدوث تجميل في النتائج المالية.

2- أسباب فنية: تتمثل في العناصر التالية<sup>4</sup>:

- التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سليمة؛

- توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل المصارف تندفع في منح التسهيلات والقروض؛

- المنافسة بين المصارف؛

- الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع؛

- لا تقترن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع؛

- بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص لا في منح الائتمان.

3-أسباب تسويقية: تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر البنك، فقد يواجه البنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات، وسواء كان ذلك للاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارة البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع، ومما ساعد المشروع على مواجهة المتغيرات التي تجتاح السوقين المحلية والخارجية<sup>5</sup>.

### المحور الثاني : عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترات الزمنية من أجل استخراج القيم المتوقعة لهذه الظاهرة، وفق الأساليب النظرية المستعملة في ذلك، لتحليل التغيرات السنوية للسلاسل محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة\* 2015:

أولاً: تحليل المتغيرات الاستقرار المالي المحلي في الجزائر

إن أهم العوامل التي تآثر في دالة الاستقرار المالي كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 01: العلاقة بين متغيرات النموذج دالة الاستقرار المالي في الجزائر

المتغير	الرمز	خصائص المتغير
الانتماء المحلي	PRVT	مؤشر التعثر المصرفي
سعر البترول	PP	الاستقرار الاقتصادي
معدل التضخم	INF	

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانياً: دراسة اختبارات الاستقرار في النموذج:

يتم دراسة استقراره النموذج وفق المنهجية التالية:

1. درجة التأخير للمتغيرات:

يتم بتحديد درجة التأخير، وحسب برنامج الاحصائي EViews9 يكون تلقائياً:

2. اختبار ADF:

إن اختبار ADF من أهم اختبارات الإستقرارية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمكن أن يدلنا على أبسط طريق لجعل السلسلة تستقر، حيث

تحصلنا على النتائج التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%

Level دالة الاستقرار المحلي في الجزائر المستوى:						المتغيرات/الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية T	محسوبة T	الجدولية T	محسوبة T	الجدولية T	محسوبة T	
1,950-	-0,544	3,544-	-0,848	2,948-	-1,300	Log(PRVT)
1,950-	-0,594	3,544-	-2,944	2,948-	-2,571	Log(INF)
1,950-	0,250	3,544-	-2,671	2,948-	-1,658	Log(PP)
1st Difference المستوى						الاختبار
بدون قاطع واتجاه العام		القاطع واتجاه العام		اتجاه العام		ADF
الجدولية T	محسوبة T	الجدولية T	محسوبة T	الجدولية T	محسوبة T	
1,951-	-6,832	3,574-	-6,642	2,957-	-6,516	dLog(PRVT)
1,951-	-8,665	3,574-	-8,516	2,957-	-8,516	dLog(INF)
1,951-	-6,163	3,574-	-6,055	2,957-	-6,055	dLog(PP)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

كخلاصة لاختبار الاستقرار نجد:

$\log(PRVT) \rightarrow I(1)$  مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن:  $\log(PRVT) \rightarrow I(1)$ .

$\log(INF) \rightarrow I(1)$  مستقرة، متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن:  $\log(INF) \rightarrow I(1)$ .

3. اختبار علاقة التكامل المتزامن.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما أن هذه المتغيرات

تخضع لمركبة الاتجاه العام ذات نمط عشوائي، بينما الحد الثابت موجود في بعضها، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات Johansen،

وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛  
 ✓ الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

أولاً: درجة تأخير مسار VAR (1):

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير المسار VAR ، كانت النتائج كما يلي:  
 جدول رقم 03: تحديد درجة تأخير المسار VAR

AIC	درجة التأخير
7,175	P=1
2,028	P=2
2,367	P=3
2,939	P=4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews.9)

بالاعتماد على المعيار Akaikez وجدنا أن درجة التأخير هي (P=1).

ثانياً: اختبار جوهنسون (Johansen):

من خلال برنامج EViews.9 تحسنا ان درجة التأخير المقبول للمسار VAR هو P=1، ومنه سنجري الاختبار على نموذج للمسار (1) VAR، و ذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

الفرضية الأولى: اختبار الأثر؛

من خلال برنامج EViews.9 تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 04: اختبار الأثر وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار المحلي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	22,70	29,79
r=1	8,34	15,49
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

- i /  $H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$   
 ii /  $H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$   
 iii /  $H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$   
 iii /  $H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3$

في الفرضية (i) نقبل الفرضية  $H_1$ ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيمة 22.70، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 29.79. حيث: لا توجد على علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛

في الفرضيات (ii)، (iii) نقبل الفرضية  $H_0$ ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيم التالية: 8.34، 1.99 أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 15.49، 3.84

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

الفرضية الثانية: اختبار القيمة الذاتية العظمى.

جدول رقم 05: اختبار القيمة الذاتية العظمى وفق نموذج جوهانسن

دالة الاستقرار المحلي في الجزائر		
johansen	T statistic	Valule 5%
r=0	14,36	21,13
r=1	6,35	14,26
r=2	1,99	3,84

المصدر: من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$$

في الفرضية (i) نرفض الفرضية  $H_1$  ، وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيمة 14.36، أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي 21.13،

حيث: لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة:

في الفرضيات (ii) و (iii) نقبل الفرضية  $H_1$  وذلك مهما كان مستوى المعنوية لأن إحصائية Johansen أقل من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصائية تأخذ القيم التالية: 6.35، 1.99 أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهي على التوالي: 14.26، 3.84

ومنه لا توجد أي عدد علاقات التكامل المتزامن

بهذا نكون قد توصلنا إلى احتمال عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة) أو بين البعض منها (تعبّر عنها علاقة التكامل المتزامن التي تم قبول وجودها عند مستوى معنوية قدره (5%) ، ما يعني أن هذه المتغيرات تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل.

المحور الثالث: دراسة التقدير لدالة الاستقرار المالي المحلي حسب نماذج الانحدار الذاتي.

بعد أن توصلنا إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، فإن المرحلة التالية في تحليل الانحدار الذاتي هي مرحلة التقدير واهم الاختبارات:

أولاً: التقدير.

من نتائج اختبار التكامل المتزامن نكون أمام حالة:

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ؛
- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على شكل مستويات.
- 1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من نتائج التقدير للنموذج الانحدار الذاتي ( أنظر الملحق رقم 17)

- تفسير نتائج التقدير بالنسبة لمعادلة لوجارتم الانتمان المحلي  $\log(\text{PRVT})$ :

$$\text{LOGPRVT} = 0.94 \cdot \text{LOGPRVT}(-1) + 0.04 \cdot \text{LOGPPP}(-1) - 0.12 \cdot \text{LOGINF}(-1) + 0.19$$

$$R^2=0.89 \quad F= 88.32 \quad n=35$$

نلاحظ أنه إذا ارتفع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t) بمقدار (0,94) في حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر البترول والائتمان المحلي للقطاع الخاص بحيث قدرت مرونة ب: (0,04).

كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والائتمان المحلي للقطاع الخاص بمرونة تقدر ب (-0,12):

أما إذا تفحصنا النموذج من الناحية الإحصائية، نلاحظ أن معامل التحديد ( $R^2 = 0,89$ ) هو قوي جدا ، حيث أن 89% من التغيرات الحاصلة في  $LOGPRVT$  يمكن تفسيرها من خلال كل المتغيرات المؤخرة بفترة (t-1).

نفس الشيء يمكن ملاحظته من خلال إحصائية فيشر المحسوبة، حيث أن هذه الأخيرة أكبر من F الجدولة، وبالتالي فإن المعنوية الكلية للمتغيرات تساهم في تفسير المتغير التابع.

## 1. تحليل الصدمات (دوال الاستجابة):

إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، ثم نقوم بدراسة أثرها على باقي المتغيرات على مدى 10 سنوات

### ✓ صدمة أسعار البترول على الائتمان المحلي :

خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، حيث أنه يؤدي إلى عدم استجابة فورية للائتمان المحلي في السنة نفسها، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي ب0,037، ثم ترتفع في السنوات الموالية و تبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,071 في السنة الثامنة ثم تنخفض في السنتين التابعتين لتصل إلى 0,056 في السنة العاشرة، مما يدل أن الائتمان المحلي لن يتأثر لصدمات أسعار النفط في الأجل القصير بسبب عدم انفتاح القطاع المالي على القطاع الخارجي؛

### ✓ صدمة معدل التضخم على الائتمان المحلي:

خلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى، حيث أنه يؤدي إلى عدم استجابة فورية للائتمان المحلي في السنة نفسها، ثم خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة سيؤدي إلى تغير في الائتمان المحلي ب0,08 خلال السنة الثانية بعد حدوث الصدمة، ثم تنخفض في السنوات الموالية و تبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة لتصل إلى 0,12 في السنة العاشرة، مما يدل أن الائتمان المحلي يتأثر لصدمات معدل التضخم في الأجل القصير:

## 2. تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، وهذا من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، و حساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي للحصول على نسبته المئوية.\*

جدول رقم 06: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة  $\log(PRVT)$

V	Log(PRVT)	Log(PP)	Log(INF)
02	%95.93	%0.61	%3.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل:  $\log(PRVT)$  ناتج بنسبة %95.93 عن قيمه السابقة في الأجل القصير ، حوالي %0.61 عن تجدييدات

$\log(pp)$  ، حوالي %3.44 عن تجدييدات  $\log(inf)$

جدول رقم 07: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة (log(PP)

V	Log(PRVT)	Log(PP)	Log(INF)
02	%0.19	%98.66	%1.13

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل:  $\log(PP)$  ناتج بنسبة %98.66 عن قيمه السابقة في الاجل القصير ، حوالي %1.13 عن تجديدهات  $\log(\inf)$  وحوالي %0.19 عن تجديدهات  $\log(PRVT)$ .

جدول رقم 08: تحليل التباين وفق المتغيرات الدراسة (log(INF)

V	Log(PRVT)	Log(PP)	Log(INF)
02	%5.66	%3.90	%91.78

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

- تباين خطأ التنبؤ ل:  $\log(INF)$  ناتج بنسبة %91.78 عن قيمه السابقة في الاجل القصير ، حوالي %3.90 عن تجديدهات  $\log(PP)$  ، حوالي %5.66 عن تجديدهات  $\log(PRVT)$  ،

من هذه النتائج نستنتج أن:

- تأثير صدمة من  $\log(INF)$  على  $\log(PRVT)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

- تأثير صدمة من  $\log(INF)$  على  $\log(PP)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

- تأثير صدمة من  $\log(PRVT)$  على  $\log(INF)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.

### 3. دراسة السببية:

إن اختيار السببية حسب مفهوم "Granger" يتم على كل الثنائيات الممكنة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمأخوذة باللوغاريتم والجدول التالي يلخص هذه العلاقات، حيث يمكننا استنتاج العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة والتي نعبر عنها كما يلي:

جدول رقم 09: نتائج اختبار Granger لدراسة السببية بين المتغيرات

الملاحظة	probabilité	$F_{cal}$ T-Fisher.	الفرضيات
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: سعر البترول والائتمان المحلي	0,6199	0,48	LOGPP لا يسبب LOGPRVT
	0,3812	0,99	LOG PR لا يسبب LOGPRVT
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: معدل التضخم الائتمان المحلي	0,1095	2,38	LOGPRVT لا يسبب LOGINF
	0,1117	2,36	LOGINF لا يسبب LOGPRVT
لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات: سعر البترول ومعدل التضخم	0,2847	1,31	LOGPP لا يسبب LOGINF
	0,5237	0,66	LOGINF لا يسبب LOGPP

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

1. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من %5، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين سعر البترول والائتمان المحلي في الجزائر،

2. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية الائتمان المحلي ومعدل التضخم؛
3. من خلال قيمة احتمال الخطأ (Prob) أكبر من 5%، نقبل فرضية عدم وجود سببية بين معدل التضخم وسعر البترول؛

#### الخاتمة العامة:

تفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات المالية والمصرفية، فإن السلطات المعنية في كل دولة تتبنى الآليات التي تكفل تدعيم البنوك التي قد تقع في إعسار أو تعثر مالي من أجل حماية المودعين، ومن أجل المحافظة على سلامة وإستقرار النظام المصرفي ككل، خاصة مع تزايد إنفتاح وتحرير الأسواق المصرفية، وعملة النشاط المصرفي أين أصبحت البنوك في كثير من الدول تقبل ودائع وتقدم خدماتها خارج حدود الدولة الواحدة، وإمكانية إنتقال الأزمات المصرفية من بلد لآخر كما حدث سنة 1997 في دول شرق آسيا، والأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري 2008)، وعليه تزايد الإهتمام بموضوع التعثر المصرفي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

1. حسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقا وجدنا أن السلاسل  $\log(PRVT)$ ،  $\log(INF)$ ،  $\log(PP)$ ، مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
  2. لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة؛
  3. لا وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة؛
  4. النموذج دالة الائتمان المحلي ذات جودة إحصائية مقبولة و بالتالي يمكن اعتماده في التحليل؛
  5. إن نماذج الانحدار الذاتي (VAR) تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات، يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات:
  - هناك صدمة معدل التضخم على الائتمان المحلي: مما يدل أن اقتصاد الجزائري معرض لصدمات معدلات التضخم في المدى القصير؛
  - ليس هناك صدمة سعر البترول على الائتمان المحلي: مما يدل أن اقتصاد الجزائري ليس معرض لصدمات سعر البترول في المدى القصير؛
  6. من هذه النتائج تحليل التباين نستنتج أن:
    - تأثير صدمة من  $\log(INF)$  على  $\log(PRVT)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
    - تأثير صدمة من  $\log(INF)$  على  $\log(PP)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
    - تأثير صدمة من  $\log(PRVT)$  على  $\log(INF)$  يكون أكبر من تأثيرها على باقي المتغيرات.
- العلاقات المترابطة لدالة الائتمان المحلي  $\log(PRVT)$ :
- علاقة طردية: نلاحظ أنه إذا ارتفع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t-1) بمقدار وحدة واحدة، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الخاص خلال الفترة (t) بمقدار (0,94)
  - علاقة عكسية: بين سعر البترول والائتمان المحلي للقطاع الخاص بحيث قدرت المرونة بـ (0,04).
  - علاقة عكسية: كذلك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والائتمان المحلي للقطاع الخاص بمرونة تقدر بـ (0,12)؛

#### الإقتراحات:

- ✓ تطور الاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح على السوق العالمية، خاصة اقتراب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ قيام الجزائر بإدخال إصلاحات جوهرية لمواجهة مختلف الاختلالات وعدم الاستقرار المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وأسعار الصرف؛
- ✓ تعزيز تنوع الاقتصاد الجزائري دون اللجوء إلى العائدات البترولية؛
- ✓ إنشاء مرصد وطني يهتم بتحليل الصدمات الاقتصادية، يهدف الخروج من الأزمات المالية المحتملة؛
- ✓ مكافحة ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي الذي أصبح من مميزات وخصائص الاقتصاد الوطني؛



✓ تعزيز مكانة الجامعة والبحث العلمي في تحليل الصدمات الاقتصادية المتحملة بهدف حماية الاقتصاد الوطني من الهزات الغير محتملة؛

## المراجع

- <sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة: إدارة البنوك، الدار الجامعية، الجزء الأول، بيروت، لبنان، 1997، ص 35
- <sup>2</sup> محمد الحمزاوي، اقتصاديات الائتماني المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 368.
- <sup>3</sup> حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 282.
- <sup>4</sup> سميرة الخزرجي، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى البنوك، دار النشر مجهولة، 2003، ص 10.
- <sup>5</sup> رأفت على الأعرج، مرجع سابق، ص 56.
- \*أنظر الملحق رقم 01

## ملحق رقم 1: قيم متغيرات نموذج دالة الاستقرار المالي الدولي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

مؤشرات الأزمات المصرفية		المؤشرات الاقتصادية الكلية	
% PIB	%	\$	السنوات / الوحدة
الائتمان المحلي PRVT	معدل التضخم INF	سعر البترول PP	متغيرات
48,50	9,51	35,10	1980
52,57	14,65	39,50	1981
62,16	6,54	35,90	1982
65,06	5,96	30,50	1983
66,49	8,11	29,70	1984
68,72	10,48	28,90	1985
69,31	12,37	14,90	1986
67,53	7,44	18,60	1987
68,14	5,91	14,20	1988
63,19	9,30	16,90	1989
56,14	16,65	26,22	1990
46,28	25,88	62,18	1991
7,25	31,66	18,44	1992
6,61	20,54	33,16	1993
6,48	29,04	53,53	1994
5,19	29,77	86,16	1995
5,36	18,67	20,29	1996
3,90	5,73	20	1997
4,56	4,95	14	1998
5,38	2,64	15	2000
5,96	0,33	59,28	2000
8,01	4,22	90,24	2001
12,19	1,41	24,25	2002
11,22	4,26	30,29	2003
10,99	3,96	66,38	2004
11,92	1,38	64,54	2005
12,11	2,31	85,65	2006
12,99	3,67	95,74	2007
12,79	4,86	86,99	2008
16,26	5,73	62,20	2009
15,20	3,91	80,2	2010

13,71	4,52	112,9	2011
14,02	8,89	111	2012
16,50	3,25	109,3	2013
18,37	2,91	100,2	2014
21,59	4,78	53,94	2015

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على : الصندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية

والإحصائية، [http://www.amf.org.ae/ar/arabic\\_economic\\_database](http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database)، تاريخ الاطلاع: 20 اوت 2016

- البنك الدولي، دليل البيانات، <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 20 اوت 2016